Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 1, January - March 2025
Page No: 377-392
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق مبادي الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان والسيولة: من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي

يوسف امحمد الصغير النعمي[1*]
[1]قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

The Extent of Commercial Banks' Commitment to Implementing Governance Principles in Reducing Credit and Liquidity Risks: From the Perspective of Auditors at The Libyan Audit Bureau

Yousef Emhemed S Ennaami[1*]
[1]Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, Al-Zaytouna University, Libya

*Corresponding author Yousef391979@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-01-16 تاريخ القبول: 2025-03-17 تاريخ النشر: 2025-03-25

الملخص
هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق مبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان والسيولة المالية، وتحقيقاً لتلك الأهداف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً الاستبيان كمصدر لجمع البيانات الأولية بغية تحليلها باستخدام مجموعة من الاساليب الإحصائية التي تتناسب واختبار الفرضيات الرئيسية لها، والمتمثلة في احصاء الوصف العام واختبارات الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين لعينة واحدة، كما تمثل مجتمع الدراسة من مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي بمدينة طرابلس، وبلغ حجم عينة الدارسة (120)، مبحوث وتم توزيعها بأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وتوصلت الدراسة الى وجود تطبيق مقبول الى حدا ما وعند مستوى لا يتجاوز 58% في التزامها بمبادي الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان، ونسبة 51% في الحد من مخاطر السيولة المالية، وتوصلت الدراسة ايضاً إلى وجود فروق في قيم المتوسط الحسابي لكلى المحورين (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة) والمعيار المحدد لهما (60%) كنسبة مقبولة في مستولى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة، وأوصت الدراسة الاكاديميين والمهتمين ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات المعمقة للكشف عن الاسباب التي ادت الى ضعف وتدني التزام المصارف بمبادي الحوكمة بالشكل الذي يضمن الحد من مخاطر الائتمان والسيولة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المصارف التجارية.

Aabstract
The study aimed to determine the extent of commercial banks' commitment to applying the principles of banking governance in reducing credit risks and financial liquidity. To achieve these goals, the researcher relied on the descriptive analytical approach,

using the questionnaire as a source for collecting primary data in order to analyze it using a set of statistical methods that are compatible with testing its main hypotheses, represented by general description statistics and tests of differences between the averages of the respondents' answers for a single sample. The study community also represented auditors at the Libyan Audit Bureau in Tripoli. The size of the study sample was (120) respondents and was distributed using a simple random sample method. The study concluded that there was a somewhat acceptable application at a level not exceeding 58% in its application of governance principles in reducing credit risks, and a rate of 51% in reducing financial liquidity risks, in addition to the existence of differences in the values of the arithmetic mean for both taxes (credit risks and liquidity risks) with the specified standard (60%) as an acceptable rate for banks' commitment to governance principles. The study recommended that academics and those interested in the need to conduct more studies.

Keywords: Banking governance, credit risk, liquidity risk, commercial banks.

مقدمة:

شهدت الصناعة المصرفية تحولات جوهرية في العقود الأخيرة مما زاد من الحاجة إلى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية لضمان الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المالية، تُعد الحوكمة المصرفية إطارًا تنظيميًا وإداريًا يسهم في تحسين الرقابة على الأداء المصرفي وتعزيز الشفافية والمساءلة، في السياق الليبي تواجه المصارف تحديات تتعلق بالبيئة الاقتصادية المتقلبة مما يستدعي دراسة مدى فاعلية الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر الائتمانية والمالية وتحسين الأداء المصرفي بشكل عام.

مشكلة الدراسة

رغم تبني العديد من المصارف التجارية الليبية لمبادئ الحوكمة المصرفية لا يزال القطاع المصرفي يواجه تحديات تتعلق بالمخاطر المالية مثل المخاطر الائتمانية والتشغيلية والقانونية مما يؤثر على استقراره المالي. ويعود ذلك إلى تفاوت مستويات الامتثال لمعايير الحوكمة وضعف آليات الرقابة الداخلية مما قد يحد من فعالية الحوكمة في تقليل هذه المخاطر كما أن تعزيز الشفافية والإفصاح المالي يسهم في تحسين ثقة المستثمرين والمودعين إلا أن هناك تباينًا في تطبيق هذه الممارسات بين المصارف الليبية، بناءً على ذلك تتمثل مشكلة البحث في دراسة دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر المالية وتأثيرها على استقرار المصارف الليبية، ومن خلال مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في صورة التساؤلات التالية:

- هل تلتزم المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية للحد من مخاطر الائتمان؟
- هل تلتزم المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية للحد من مخاطر السيولة؟

أهمية الدراسة

محاولة من الباحث تقديم مساهمة نظرية من خلال اقتراح الكشف عن العلاقة المهملة بين أهمية التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان والسيولة المالية، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى تقديم إطار علمي يجمع بين أهم الأُطر النظرية لمعالجة الفجوات البحثية في دراسة علاقة بين مبادي الحوكمة والمخاطر المالية من وجهة نظر محايدة مثلت في مراجعي الحسابات بديوان المحاسبة الليبي الذين يقع على عاتقهم مراجعة حسابات المصارف التجارية، وذلك في محاولة لكشف الغموض في هذه العلاقة المهملة والتي ما زالت محل جدل بين الباحثين في الأدب السابق.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى معرفة مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان والسيولة المالية، ومن وجهة نظر مراجعين ديوان المحاسبة الليبي. ويمكن ايجاز اهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة مدى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان.
- التعرف على مدى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة.

الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة

الدراسات السابقة

دراسة العزاوي (2024) بعنوان: أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك العربية، تناولت الدراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك العربية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج ومن أهمها: أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يسهم في تحسين جودة الأصول مما يؤدي إلى تقليل معدلات التعثر في البنوك العربية. كما تبين أن البنوك التي تتبنى مبادئ الحوكمة بشكل صارم تحقق استقرارًا ماليًا أعلى مقارنةً بالبنوك التي تفتقر إلى نظم حوكمة فعالة، وتوصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها: ضرورة التزام المصارف العربية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق معايير واضحة لضمان تقليل المخاطر الائتمانية، كما توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح المالي لتحسين ثقة المودعين والمستثمرين.

دراسة الحمادي (2023) بعنوان: بحث العلاقة بين الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر في المصارف الخليجية. هدفت الدراسة بحثت العلاقة بين الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر في المصارف الخليجية وتوصلت الدراسة إلى النتائج من أهمها: أن الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية يقلل بشكل ملحوظ من التعرض للمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية، حيث تعمل الحوكمة على تحسين مستوى الرقابة الداخلية وتقليل القرارات العشوائية في إدارة المخاطر. كما تبين أن المصارف الخليجية التي تطبق الحوكمة بشكل صارم تحقق أداءً ماليًا مستقرًا مقارنةً بالمصارف الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى التوصيات: من أهمها: أهمية تطوير الإطار التشريعي الخاص بالحوكمة المصرفية لضمان تقليل المخاطر التشغيلية والقانونية، كما توصي الدراسة بتكثيف برامج التدريب للموظفين حول كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة في العمليات المصرفية اليومية.

دراسة إبراهيم (2022) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في دعم الحوكمة المصرفية داخل المصارف الليبية " هدفت الدراسة لمعرفة دور الرقابة الداخلية في دعم الحوكمة المصرفية داخل المصارف الليبية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج من أهمها : أن ضعف الأنظمة الرقابية في البنوك الليبية يؤثر سلبًا على استقرار المصارف ، حيث يؤدي غياب الرقابة الفعالة إلى زيادة المخاطر المالية والإدارية ، كما بينت الدراسة أن المصارف التي تمتلك أنظمة رقابية قوية تحقق مستويات أفضل من الامتثال للحوكمة المصرفية، و توصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها : ضرورة تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الليبية لتعزيز الامتثال لمعايير الحوكمة المصرفية. كما توصي الدراسة بتفعيل دور الأجهزة الرقابية المستقلة لضمان تنفيذ القوانين والإجراءات الخاصة بالإدارة الرشيدة.

دراسة عبدالله (2020) بعنوان: تأثير هيكل مجلس الإدارة على مستوى المخاطر المالية، ركزت الدراسة على تأثير هيكل مجلس الإدارة على مستوى المخاطر المالية ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج من أهمها : أظهرت أن تنوع الخبرات داخل مجالس الإدارة يسهم في اتخاذ قرارات أكثر استدامة ، حيث يؤدي وجود أعضاء ذوي خلفيات مهنية متعددة إلى تحسين جودة القرارات المالية وتقليل المخاطر، كما تبين أن المجالس التي تفتقر إلى التنوع تواجه صعوبة في التعامل مع التحديات المالية والاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها: ضرورة تعزيز التنوع في تشكيل مجالس إدارة البنوك من خلال استقطاب خبرات متعددة في مجالات المحاسبة ، التمويل ، والقانون، كما أوصت الدراسة بوضع معايير واضحة لاختيار أعضاء مجالس الإدارة لضمان كفاءة عمليات اتخاذ القرار.

دراسة محمد (2018) بعنوان: العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك في شمال إفريقيا، ركزت الدراسة على العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك في شمال إفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى نتائج: أهمها: أكدت أن الامتثال للمعايير الدولية للحوكمة المصرفية يعزز ثقة المستثمرين ويساعد في تقليل التقلبات المالية التي قد تؤثر على استقرار البنوك. كما أظهرت الدراسة أن المصارف في شمال إفريقيا التي تتبع المعايير الدولية تتمتع بمستويات أعلى من الأمان المالي مقارنةً بالمصارف التي لا تلتزم بهذه المعايير، وتوصي الدراسة بضرورة التزام المصارف بمعايير الحوكمة الدولية لضمان تحقيق استقرار مالي طويل الأجل. كما توصي بتحديث السياسات والإجراءات المصرفية بشكل دوري لمواكبة المتغيرات الدولية وتعزيز تنافسية القطاع المصرفي.

أن ما يميز هذه الدراسة حالية عن الدراسات السابقة: بأنها تتميز بتركيزها على المصارف التجارية الليبية في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة مما يجعلها ذات طابع تطبيقي يعكس الواقع الفعلي لهذا القطاع، كما أنها تربط بين الحوكمة المصرفية بأنواع مختلفة من المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان والسيولة مما يوفر منظورًا شاملًا لمستوى التحديات التي تواجهها المصارف التجارية الليبية.

- **الإطار النظري**

أولاً: مفهوم الحوكمة المصرفية: تتنوع تعريفات الحوكمة لتعكس الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم، حيث أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن حوكمة المصارف تمثل الإطار الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات ويشمل هذا الإطار تحديد العلاقات بين الأطراف المعنية بالأنشطة المصرفية مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما يحدد آليات اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة الشركة ، إضافة إلى وضع الأهداف الاستراتيجية وآليات تنفيذها مع التركيز على ضمان الرقابة الفعالة على الأداء لضمان الامتثال وتحقيق الاستدامة المؤسسية (المجالي ، 2018: 183).

هدف هذا النظام إلى تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات مما يسهم في تحسين الأداء المالي والإداري وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات غير المدروسة، كما يساعد على تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والإدارة مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في استقرار المصارف بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع سياسات تضمن استمرارية المصارف وفقًا للمعايير الدولية.

1.أهداف الحوكمة المصرفية: تهدف الحوكمة المصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعزز الاستقرار المالي وتضمن كفاءة العمليات المصرفية ومن أبرز هذه الأهداف (العسياوي، 2020: 48؛ المجالي، 2018: 65؛ الطاهر، 2019: 92؛ النجار، 2017: 103؛ السيد، 2021: 58):

- **تحقيق الشفافية والإفصاح المالي**: يساعد تطبيق الحوكمة على ضمان توفير المعلومات المالية الدقيقة لجميع الأطراف المعنية مما يقلل من احتمالات الفساد المالي ويحسن ثقة المستثمرين.
- **تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية**: تهدف الحوكمة إلى وضع آليات رقابية متكاملة لمتابعة أداء المصارف والتأكد من امتثالها للأنظمة والقوانين المحلية والدولية، مما يسهم في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية.
- **تقليل المخاطر المالية والمصرفية**: يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية التي قد تواجه المصارف من خلال تبني استراتيجيات قائمة على التحليل الدقيق واتخاذ القرارات الرشيدة.
- **تحقيق العدالة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح**: تضمن الحوكمة توزيعاً عادلاً للأرباح وتقليل تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة مما يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية والحد من التلاعب في التقارير المالية.
- **تعزيز الكفاءة التشغيلية والإدارية**: يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين مستوى اتخاذ القرار داخل المصارف مما يسهم في رفع كفاءة الأداء الإداري وتقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالهدر وسوء الإدارة.

- **آليات تطبيق الحوكمة في المصارف**

تعد الحوكمة المصرفية أداة أساسية لضمان الاستقرار المالي والحد من المخاطر حيث تعتمد على مجموعة من الآليات التي تضمن الشفافية والمساءلة وتقوية الدور الرقابي داخل المؤسسات المصرفية، وتعتبر الشفافية والإفصاح ودور مجالس الإدارة والرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر من أبرز هذه الآليات حيث تسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسات المصرفية وأصحاب المصالح وتقليل احتمالية التعرض للأزمات المالية وهي تتمثل في الاتي: -

1. الشفافية والإفصاح: الشفافية هي الركيزة الأساسية للحوكمة المصرفية الفعالة حيث تضمن إتاحة المعلومات المالية وغير المالية لجميع الأطراف المعنية بطريقة واضحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، تتطلب معايير الحوكمة التزام المصارف بنشر التقارير الدورية التي توضح الأداء المالي والمخاطر المحتملة ونظم الرقابة الداخلية، يساعد هذا في تقليل الفساد المالي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي. كما

أن الإفصاح الجيد يقلل من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة مما يحسن من كفاءة اتخاذ القرار داخل المؤسسات المصرفية (الحسن ،2022: 112).

2. دور مجالس الإدارة والرقابة الداخلية: يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع السياسات المصرفية العامة والإشراف على تنفيذها مما يجعله عنصراً أساسياً في تعزيز الحوكمة. ينبغي أن يتسم مجلس الإدارة بالاستقلالية والكفاءة في اتخاذ القرارات مع ضمان تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والإدارة التنفيذية كذلك، فإن الرقابة الداخلية تُعد أداة أساسية لضمان امتثال العمليات المصرفية للأنظمة والتشريعات، حيث تعمل على تقييم المخاطر وتحديد نقاط الضعف في النظام المالي والإداري للمؤسسة المصرفية. كما يساعد وجود إدارة للرقابة الداخلية فعالة في تقليل المخالفات المالية والحد من احتمالات الفساد الإداري (زيدان، 2023: 90).

3. نظم إدارة المخاطر: تعتبر إدارة المخاطر من أهم أدوات الحوكمة المصرفية، حيث تهدف إلى حماية المصارف من الخسائر المحتملة وضمان استدامتها المالية، وتشمل المخاطر المصرفية مخاطر الائتمان و مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر النظامية.

تعتمد المصارف على نماذج تحليل المخاطر التي تعتمد على البيانات التاريخية والمؤشرات الاقتصادية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنبها بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة المصرفية من قبل الجهات التنظيمية مثل المصرف المركزي تساعد في التأكد من التزام المصارف بمعايير إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي (الجبوري ،2023 :140)، تتطلب الحوكمة المصرفية تطبيق آليات متعددة لضمان الشفافية و المساءلة وإدارة المخاطر بفعالية ، الشفافية والإفصاح يلعبان دوراً رئيسياً في تحسين ثقة المساهمين والمودعين بينما يضمن مجلس الإدارة والرقابة الداخلية الالتزام بالقوانين واللوائح المصرفية، ومن ناحية أخرى فإن نظم إدارة المخاطر تساهم في حماية المصارف من التقلبات المالية وضمان استقرارها لذا فإن تطوير هذه الآليات باستمرار يعزز من كفاءة القطاع المصرفي ويقلل من المخاطر المالية التي قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية.

- **معايير الحوكمة المصرفية**

تعد الحوكمة المصرفية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، إذ تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة التشغيلية وضمان الامتثال للأنظمة والقوانين، تعتمد الحوكمة المصرفية على مجموعة من المعايير التي تم وضعها من قبل الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية الدولية لضمان الحماية من المخاطر وتعزيز ثقة المستثمرين والمودعين في النظام المصرفي، وفيما يلي أهم معايير الحوكمة المصرفية:

1. استقلالية مجلس الإدارة : يعد مجلس الإدارة المسؤول الأول عن وضع السياسات والاستراتيجيات العامة للمصرف ، ويجب أن يتمتع بالاستقلالية لضمان اتخاذ قرارات تصب في مصلحة جميع أصحاب المصالح وليس فقط الإدارة التنفيذية ، ويشترط أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين لضمان عدم تضارب المصالح ، كما يجب تحديد عدد سنوات خدمة الأعضاء لضمان التجديد والرقابة الفعالة بالإضافة إلى ذلك يجب على المجلس تشكيل لجان فرعية مثل لجنة التدقيق و لجنة الحوكمة ولجنة المخاطر لمتابعة الأداء الإداري واتخاذ القرارات المناسبة (فوزي ، 2021 ، 75).

2. الشفافية والإفصاح المالي: يعد الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية بدقة ووضوح من الركائز الأساسية للحوكمة المصرفية، حيث يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين بالمصرف. يجب أن تلتزم المصارف بالإفصاح عن التقارير المالية الدورية والمخاطر التي تواجهها المعاملات ذات الصلة بالأطراف المرتبطة والسياسات المحاسبية المتبعة، وتؤدي الشفافية إلى تقليل فرص الفساد المالي والإداري داخل المصارف كما تسهم في تحسين الأداء المالي من خلال تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة، وتعتمد الجهات التنظيمية مثل المصارف المركزية على هذه المعايير لضمان أن المؤسسات المالية تمتثل للقوانين المحلية والدولية (كمال، 2022 :98).

3. إدارة المخاطر المصرفية: تشمل إدارة المخاطر وضع أنظمة رقابية فعالة لرصد المخاطر التي قد تؤثر على استقرار المصرف. تتضمن المخاطر المصرفية المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية. يتمثل دور إدارة المخاطر في تحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع استراتيجيات لتقليل تأثيرها

وذلك من خلال تطبيق معايير بازل III، التي تشترط وجود احتياطيات رأسمالية كافية لمواجهة الأزمات المالية، يجب أن يكون لكل مصرف لجنة متخصصة بإدارة المخاطر تعمل على تقييم السياسات المتبعة، وإعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة حول التحديات المحتملة وكيفية التعامل معها (الجبوري ،2023 :140).

4. الامتثال للقوانين والأنظمة : يجب أن تلتزم المصارف بجميع القوانين والتشريعات المصرفية المحلية والدولية لضمان الامتثال للحوكمة المصرفية ، ويعتمد الامتثال على وجود لوائح تنظيمية واضحة تنظم عمل المصارف مثل : اللوائح الصادرة عن المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل الخاصة بالرقابة المصرفية، ويساعد الامتثال للأنظمة على حماية المصارف من العقوبات والغرامات المالية ، كما يحد من المخاطر القانونية التي قد تؤثر على سمعة المصرف ، لذا يجب على المصارف إنشاء إدارة مختصة بالامتثال مسؤولة عن متابعة تنفيذ القوانين وتحديث السياسات الداخلية وفقًا للمتغيرات التشريعية (السالمي، 2023 : 55).

5. حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح : يهدف هذا المعيار إلى ضمان حماية حقوق جميع الأطراف المعنية بالمصرف بما في ذلك المساهمين والمودعين والموظفين والعملاء ، يجب أن توفر المصارف آليات واضحة للمشاركة في اتخاذ القرارات وضمان حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للمصرف، ويتطلب هذا المعيار أيضًا وضع سياسات لحماية أموال المودعين من خلال ضمان أن المصارف لا تتبنى استراتيجيات استثمارية عالية المخاطر قد تعرض العملاء للخسائر، يتم ذلك من خلال تقوية أنظمة التدقيق الداخلي والخارجي، ووضع سياسات واضحة لحماية المودعين في حالة حدوث أزمات مالية (السالمي ، 2022 : 88)، وتعتمد الحوكمة المصرفية على مجموعة من المعايير التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المصرفية و استقلالية مجلس الإدارة ، الإفصاح المالي ، إدارة المخاطر، الامتثال للأنظمة ، وحماية حقوق المساهمين تعد من أهم الضوابط التي تساهم في تحسين الأداء المصرفي وضمان استدامة القطاع المالي ، تساعد هذه المعايير في الحد من الأزمات المصرفية وتقوية ثقة المستثمرين والمودعين في المصارف مما يسهم في تحقيق استقرار مالي مستدام.

ثانيا: المخاطر المالية

تواجه المؤسسات المالية والمصرفية مجموعة متنوعة من المخاطر التي تؤثر على استقرارها وأدائها، ومن أبرز هذه المخاطر: مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية والتي تتطلب استراتيجيات فعالة لإدارتها وتقليل تأثيرها على النظام المصرفي، وتعد هذه المخاطر مترابطة حيث يمكن أن يؤدي تفاقم أحدها إلى تأثير سلبي على الجوانب الأخرى مما يستدعي تطوير سياسات رقابية صارمة لضمان الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية (السعدي،67:2022).

- مخاطر الائتمان: تشير مخاطر الائتمان إلى احتمال عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم المالية مما يؤدي إلى خسائر للمصارف، وتنتج هذه المخاطر عن سوء تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء أو التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرتهم على السداد ويمكن أن تتفاقم هذه المخاطر بسبب الإقراض غير المنظم أو غياب الضمانات الكافية، وتعمل المصارف على تقليل هذه المخاطر من خلال تحليل السجل المالي للعملاء وفرض قيود على حجم القروض واستخدام نماذج تصنيف المخاطر المتقدمة (حسن، 2023: 54).

- المخاطر السوقية: تنشأ المخاطر السوقية نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية مما يؤثر على قيمة الأصول المالية للمؤسسات المصرفية فعلى سبيل المثال يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض مما يؤثر على الأرباح المصرفية. كما أن التغيرات في أسعار الصرف تؤثر على المعاملات المالية الدولية خصوصًا في المصارف التي تمتلك استثمارات أجنبية، وتلجأ المصارف إلى استراتيجيات التحوط مثل المشتقات المالية للحد من تأثير هذه المخاطر (الطيب، 2021: 89).

- المخاطر التشغيلية : تتعلق المخاطر التشغيلية بالأخطاء البشرية فشل النظم التكنولوجية ، والاحتيال الداخلي أو الخارجي مما قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمصارف، وتشمل هذه المخاطر أيضًا مشاكل

الامتثال للوائح التنظيمية وضعف نظم الرقابة الداخلية مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات مالية أو قانونية، ويعد التحول الرقمي في القطاع المصرفي من العوامل التي زادت من تعقيد المخاطر التشغيلية، حيث أصبحت المصارف أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية والاحتيال الرقمي ، وللحد من هذه المخاطر تعتمد المؤسسات المالية على تعزيز أنظمة الأمان السيبراني وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية وتدريب الموظفين على الالتزام باللوائح التنظيمية (الجبوري ، 2023 : 101).

الدراسة الميدانية

- **منهجية الدراسة**

تساعد المنهجية العلمية في فهم وتفسير الجانب ذي الصلة بالظاهرة قيد الدراسة بهدف فهم طبيعتها، وتساعد ايضاً على التحقق من فروضها وفهم طبيعة العلاقة القائمة بين بنياتها وتوضيح تأثير أحد التركيبات على الآخر (Zikmund, W. G., Babin,2013)، وعليه اعتمد الباحث في تحقيق اهدافها على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله يحاول أن يبين مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق مبادي الحوكمة للحد من الائتمان والسيولة، كما أن البيانات الأولية للدراسة الحالية تم جمعها باستخدام صحيفة استبيان صممت اعتماداً على بعض الادبيات السابقة، التي تمت الاستفادة منها بشكل كبير في تصميم أداتها، كما تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لقياس استجابات المبحوثين حول فقرات المتغيرات.

- **مجتمع الدراسة وتقنية تحديد العينة**

تمثل مجتمع الدراسة في مراجعين الحسابات في ديوان المحاسبة الليبي بمدينة طرابلس، وعليه فلقد تم توزيع (120) صحيفة استبيان، وقد اختيرت هذه العينة تحديداً باعتبارهم لديهم الخبرة والممارسة العملية في مراجعة الحسابات المالية للمصارف التجارية، فضلاً عن أنها جهة محايدة يمكن الوثوق في إجاباتهم حول مدى التزام المصارف بمبادي الحوكمة المصرفية، والجدول التالي رقم (1) يوضح الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

جدول (1): عدد الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل.

البيـــــــــــــان	الموزعة	المفقودة	الصالحة	النسبة%
ديوان المحاسبة الليبي	120	23	97	%81

المصدر: من اعداد الباحث

يوضح لنا الجدول التالي نتائج اختبار الثبات الكلي لمتغيرات الدراسة، وقيم الثبات لكلى المحورين، حيث اشارت لنا نتائج التحليل كما هو مبين بالجدول (2)، بأن قيم الثبات تراوحت بين (0.754) محور الحوكمة المصرفية والحد من مخاطر الائتمان (0.817) لمحور الحوكمة المصرفية والحد من مخاطر السيولة المالية، كما اظهرت النتائج ثبات المستجوبين على محوري وتجاوزت المعيار الذي حدده Hair (2006).

جدول (2): معامل الثبات لمتغيرات الدراسة.

العبارات	الثبات العام
الحوكمة المصرفية والحد من مخاطر الائتمان	0.754
الحوكمة المصرفية والحد من مخاطر السيولة المالية	0.817
درجة الموثوقية لأداة الدراسة	0.782

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

- **مقياس الدراسة:**

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مستوى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية، وحدد لكل مستوى مؤشراً مئوياً للالتزام، الجدول التالي يبين مستوى ومؤشر التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية:

جدول (3): درجات مقياس مستوى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية.

درجة التصنيف	5	4	3	2	1
مستوى الالتزام	موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق وبشدة
مؤشر الالتزام	90->%100	65->%90	50->%65	35->%50	0->%35

- **الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية**

تم الاعتماد في تحليل البيانات على البرنامج (SPSS-V24)، والذي يعتبر من أكثر البرامج استخداماً وشيوعاً في تحليل البيانات، ونخص بالذكر العلوم (الإنسانية والإدارية والمالية)، كما تم الاعتماد عليه بشكل رئيسي في الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فروضها الرئيسية كل حسب طبيعة الأسلوب الاحصائي المناسب له، والتي تمثلت في التحاليل التالية:

- **التحليل الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic)**

بعد التحقق من سلامة البيانات من القيم المفقودة والمتطرفة قام الباحث بأجراء التحليل الوصفي لعينة الدراسة والمتمثلة في وصف البيانات الديمغرافية للمبحوثين من حيث العدد والنسب المئوية معبراً عنها كمياً وبيانياً، وكذلك لتبيان اتجاهات وآراء المبحوثين حول عبارات المقياس، حيث تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي من خلال حساب قيم (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية)، فظلاً عن التحقق من اعتدالية البيانات باستخدام اختبار (كلمجروف سيمنروف)، والذي يعتبر شرط ضرورياً من شروط اختبارات (T).

- **اختبار "T " لعينة واحدة (One-Sample T Test).**

للإجابة عن التساؤل الأول واختبار صحة فرضه تم الاعتماد على اختبار (T) لعينة واحدة لمعرفة مدى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان والسيولة المالية، فهذا النوع من الاختبار سيتيح لنا معرفة نتائج التقديرات المعلمية ومقارنتها بالمعيار المحدد وعليه يتم تحديد قاعدة اتخاذ القرار في قبول أو رفض فرضيات الدراسة، كما يشترط لتطبيق هذا النوع من التحليل أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً وخلوها من القيم الشاذة والمتطرفة وفق اختبارات (مقاييس النزعة المركزية).

- **مناقشة نتائج التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة**

يبين الجدول رقم (4) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي مثلت في المتغيرات الاسمية التالية: المؤهل العلمي، مجال التخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، اسم المؤسسة المصرفية التي راجعتها. ومن الجدول نفسه، والمتعلق بنتائج المؤهل العلمي، فقد كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة من المبحوثين كان من نصيب من يحملون مؤهل البكالوريوس وبعدد (53) مبحوث، تلاها من هم من حملة الماجستير حيث بلغت أعدادهم (25) ، وفيما يتعلق بباقي المؤهلات الأخرى فلقد بينت لنا نتائج التحليل أن من هم حاملي مؤهل الدبلوم العالي قد بلغ (11) مبحوث، و(9) لمن هم من حاملي درجة الليسانس، ومن الجدول نفسه والمشار إليه أدناه والمتعلق بنتائج التخصص العلمي لعينة الدراسة، كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب متخصصين المحاسبة، حيث بلغ عددهم (61) مفردة وبنسبة (63%)، ويليها فئة من هم متخصصين في مجال التمويل والمصارف، حيث بلغ عددهم (20) وبنسبة (21%) ويليها فئة من هم متخصصين في مجال القانون، حيث بلغ عددهم (8) وبنسبة (8%)، بينما كان نصيب من هم بإدارة الأعمال والاقتصاد الأقل تمثيلاً في عينة الدراسة وبعدد(5)، (3) على التوالي. بالإضافة إلى ما سبق يبين الجدول رقم (4) أيضا نتائج التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخبرة لعينة الدراسة، حيث أشارت النتائج بأن (54) مفردة من مفردات عينة الدراسة يمثلون ممن هم لديهم خبرة عملية من 5 سنوات ولغاية أقل من 10 سنوات، ويليها باقي المراجعين وبنفس شريحة السنوات الأخرى أصحاب سنوات خبرة التي كانت أثر من (15) سنة وبعدد (32) مبحوث، وكذلك كشفت لنا نتائج الدراسة فيما يخص متغير المركز الوظيفي فلقد يبين نتائج الإحصاء الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، كما هو موضح بالجدول بأن عدد الموظفين غير المصنفين بلغ (50) ويمثل

الشريحة الأكبر في عينة الدراسة مقابل (36) فرد من هم شاغلي وظيفة مدير فرع، وعدد (11) من هم مديراً للإدارة، وأما فيما يتعلق بعضوية المراجعين فلقد بينت نتائج الدراسة بان هناك (78) عضواً مالي، وعدد (3) عضواً قانوني، وعدد (16) أفراد عضواً أخرى، وفيما يتعلق بالجهة التي يقوم المراجعين بمراجعتها فلقد كشفت نتائج الدراسة إن عدد (45) فرد مختصين بمراجعة مصرف الجمهورية ومصرف التجاري الوطني (23) مراجع، بينما توزع باقي الأفراد على باقي المصارف الاخرى، الجدول التالي يبين توزيع الخصائص الديموغرافية لموظفي ديوان المحاسبة محل الدراسة.

جدول (4): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	11	%11
	بكالوريوس	52	%54
	ليسانس	9	%9
	ماجستير	25	%26
التخصص	محاسبة	61	%63
	إدارة أعمال	5	%5
	اقتصاد	3	%3
	تمويل ومصارف	20	%21
	قانون	8	%8
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	%12
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	54	%55
	أكثر من 15 سنة	32	%33
المركز الوظيفي	مدير إدارة	11	%12
	مدير فرع	36	%37
	موظف	50	%51
	المجموع	97	%100
العضوية	عضو مالي	78	%80
	عضو قانوني	3	%4
	أخرى	16	%16
الجهة التي تقوم بمراجعتها	مصرف الجمهورية	45	%46
	مصرف التجاري الوطني	23	%24
	مصرف الصحاري	2	%2
	مصرف الوحدة	7	%7
	مصارف أخرى	20	%21

بعدما أن تم عرض ومناقشة الإحصاء الوصفي للبيانات والخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة قام الباحث بأجراء التحليل الوصفي لعينة الدراسة والمتمثلة في وصف إجابات المبحوثين من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والتعبير عنها كمياً وبيانياً، لتبيان اتجاهات وآرائهم حول فقرات الاستبيان، القسم التالي يوضح لنا نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة كل على حدا وعلى النحو التالي:

- **نتائج التحليل الوصفي لمحور الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان.**

الجدول الرقم (5) يكشف لنا نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين حول عبارات محور الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان، وعند سؤال الباحث عن مدى تطبق المصارف التجارية الليبية معايير الحوكمة في سياسات الإقراض وفقًا للمحددات الدولية، يتبين لنا موافقة المبحوثين الى حدا ما حول هذه العبارة، ولو أردنا استنطاق الأرقام المبينة بالجدول أدناه لوجدنا أن المتوسط الحسابي لهذه العبارة كانت عند مستوى مقبول من الموافقة وبدرجة متوسطية (3.387)، بمتوسط حسابي موزون (68%)، كذلك الأمر تماماً للعبارة الثانية والتي نصت على " تطبق المصارف التجارية الليبية استقلالية مجالس الإدارة لتعزيز آليات إدارة المخاطر الائتمانية " فلقد لاقت هي ايضاً درجة موافقة مقبولة هي ايضاً، حيث بلغت درجة المتوسط الحسابي لها (2.996)، وبمتوسط حسابي موزون (59%).

جدول رقم (5): الإحصاء الوصفي لعبارات محور الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان.

ر.م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الموزون
1	تطبق المصارف التجارية الليبية معايير الحوكمة في سياسات الإقراض وفقًا للمحددات الدولية .	3.387	1.460	%68
2	تطبق المصارف التجارية الليبية استقلالية مجالس الإدارة لتعزيز آليات إدارة المخاطر الائتمانية .	2.996	1.366	%59
3	تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ الشفافية والإفصاح لتقليل احتمالية التعثر الائتماني بناءً على معايير الامتثال المالي .	3.002	1.391	%60
4	تطبق المصارف التجارية الليبية إجراءات رقابية داخلية لتحسين منح الائتمان وفقًا للمحددات الرقابية .	2.975	1.407	%59
5	تطبق المصارف التجارية الليبية أنظمة تصنيف الديون كآلية فعالة للحد من المخاطر الائتمانية .	3.214	1.367	%64
6	تطبق المصارف التجارية الليبية معايير جودة التقارير المالية لتعزيز دقة قرارات منح القروض .	3.143	1.001	%63
7	تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ الحوكمة المصرفية للحد من الديون المعدومة وفقًا لمعايير التدقيق المالي .	2.457	1.142	%49
8	تطبق المصارف التجارية الليبية آليات التدقيق الداخلي للرقابة على كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية	2.547	1.042	%51
9	تطبيق المصارف التجارية الليبية معايير الحوكمة في سياسات الإقراض وفقًا للمحددات الدولية.	2.268	1.014	%45
	المتوسط العام الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان	**2.887**		**%58**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

وعند سؤال الباحث عن مدى تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ الشفافية والإفصاح لتقليل احتمالية التعثر الائتماني بناءً على معايير الامتثال المالي " فقد اشارت لنا نتائج الوصف الاحصائي هي ايضاً الى القبول والموافقة على هذه العبارة هي ايضاً حيث بلغ درجة المتوسط الحسابي لها (3.002)، بمتوسط حسابي موزون بلغ (60%)، وعند السؤال عن مدى تطبق المصارف التجارية الليبية إجراءات رقابية داخلية لتحسين منح الائتمان وفقًا للمحددات الرقابية، فلقد اشارت لنا الاحصاء الوصفي بأن قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد بلغت (2.975) وبوزن نسبي بلغ (59%)، وبالنظر الى الفقرة التي نصت على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية معايير الحوكمة في سياسات الإقراض وفقًا للمحددات الدولية، فلقد اشارت النتائج الى عدم موافقة المبحوثين عليها حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها عند (2.268)، وبنسبة (45%)، وبشكل عام نستطيع أن نخلص القول بأن الإحصاء الوصفي لعبارات محور الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان وفقاً لإجابات المبحوثين عليها كانت عند متوسط حسابي عام بلغ (2.887) وبنسبة (58%) وهذا يدل على مستوى متدني من الموافقة على التزام المصارف التجارية بتطبيق بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان.

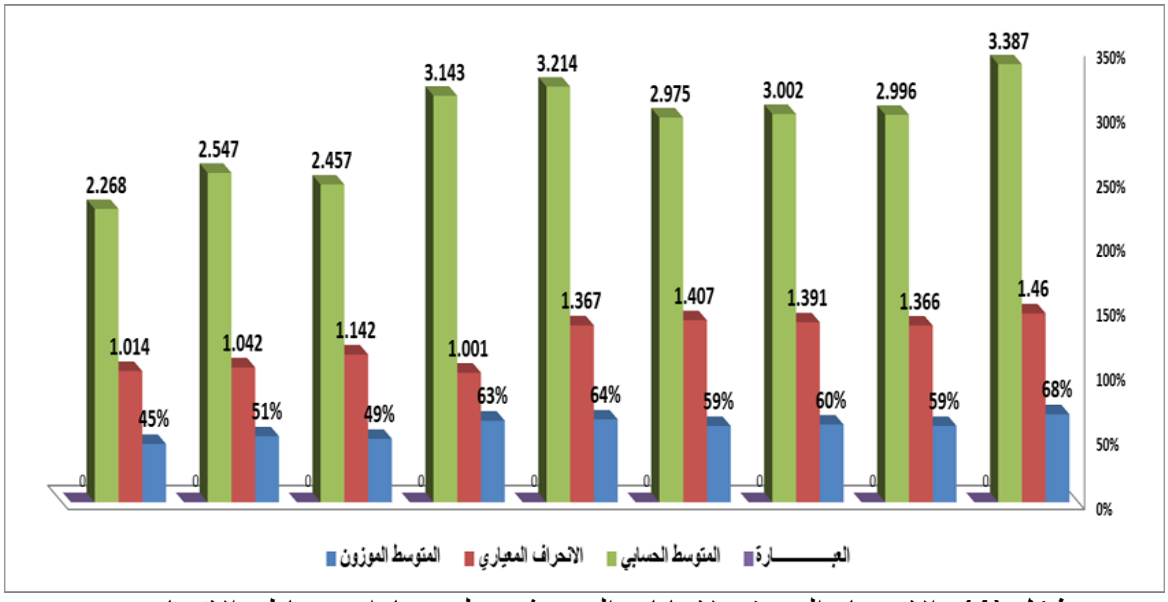

شكل (1): الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين على عبارات مخاطر الائتمان.

- **نتائج التحليل الوصفي لمحور الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة المالية.**

الجدول الرقم (6) يكشف لنا نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين حول عبارات محور الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة المالية ، وعند سؤال الباحث عن مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معايير الحوكمة في إدارة السيولة وفقًا للمتطلبات التنظيمية ، يتبين لنا عدم موافقة المبحوثين حول هذه العبارة، ولو أردنا استنطاق الأرقام المبينة بالجدول أدناه لوجدنا أن المتوسط الحسابي لهذه العبارة كانت عند مستوى غير موافق وبدرجة متوسطية (2.387)، بمتوسط حسابي موزون (48%)، كذلك الأمر تماماً للعبارة الثانية والتي نصت على " تلتزم المصارف التجارية الليبية باستقلالية مجالس الإدارة لوضع آليات فعالة لإدارة السيولة " فلقد لاقت هي ايضاً درجة عدم الموافقة هي ايضاً، حيث بلغت درجة المتوسط الحسابي لها (2.396)، وبمتوسط حسابي موزون (47%).

جدول رقم (6): الإحصاء الوصفي لعبارات الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة المالية.

ر. م	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الموزون
1	تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق معايير الحوكمة في إدارة السيولة وفقًا للمتطلبات التنظيمية.	2.387	1.060	%48
2	تلتزم المصارف التجارية الليبية باستقلالية مجالس الإدارة لوضع آليات فعالة لإدارة السيولة.	2.396	1.066	%47
3	تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المالي لتعزيز استقرار السيولة المصرفية وفقًا للمحددات الدولية.	2.343	1.091	%46
4	تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق الرقابة الداخلية لتعزيز كفاءة إجراءات إدارة السيولة.	2.268	1.017	%45
5	تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق أنظمة تصنيف الديون في تقليل مخاطر نقص السيولة وفقًا لمعايير تقييم الأصول.	2.341	1.067	%46
6	تلتزم المصارف التجارية الليبية بربط جودة نظم المعلومات المالية بمحددات قرارات إدارة السيولة.	2.984	1.140	%59
7	تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق استراتيجيات فعالة للحد من أزمات السيولة وضمان استدامتها.	2.014	1.006	%40

8	تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق التدقيق الداخلي كآلية رقابية لتعزيز كفاءة إدارة السيولة المصرفية.	2.487	1.091	%49
9	تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق معايير وآليات المصرف المركزي لتعزيز استقرار السيولة.	2.875	1.160	%57
المتوسط العام " الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة المالية"		**2.551**		**%51**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

وعند سؤال الباحث عن مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المالي لتعزيز استقرار السيولة المصرفية وفقًا للمحددات الدولية " فقد اشارت لنا نتائج الوصف الاحصائي هي ايضاً الى عدم الموافقة على هذه العبارة هي ايضاً حيث بلغ درجة المتوسط الحسابي لها (2.343)، بمتوسط حسابي موزون بلغ (46%)، وعند السؤال عن مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق الرقابة الداخلية لتعزيز كفاءة إجراءات إدارة السيولة ، فلقد اشارت لنا الاحصاء الوصفي بأن قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد بلغت (2.341) وبوزن نسبي بلغ (45%)،وبالنظر الى الفقرة التي نصت على تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق أنظمة تصنيف الديون في تقليل مخاطر نقص السيولة وفقًا لمعايير تقييم الأصول ، فلقد اشارت النتائج الى عدم موافقة المبحوثين عليها حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها عند (2.341) ، وبنسبة (46%)، وبشكل عام نستطيع أن نخلص القول بأن الإحصاء الوصفي لعبارات محور الالتزام بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة المالية وفقاً لإجابات المبحوثين عليها كانت عند متوسط حسابي عام بلغ (2.551) وبنسبة (51%) وهذا يدل على مستوى متدني جداً من الموافقة على التزام المصارف التجارية بتطبيق بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة.

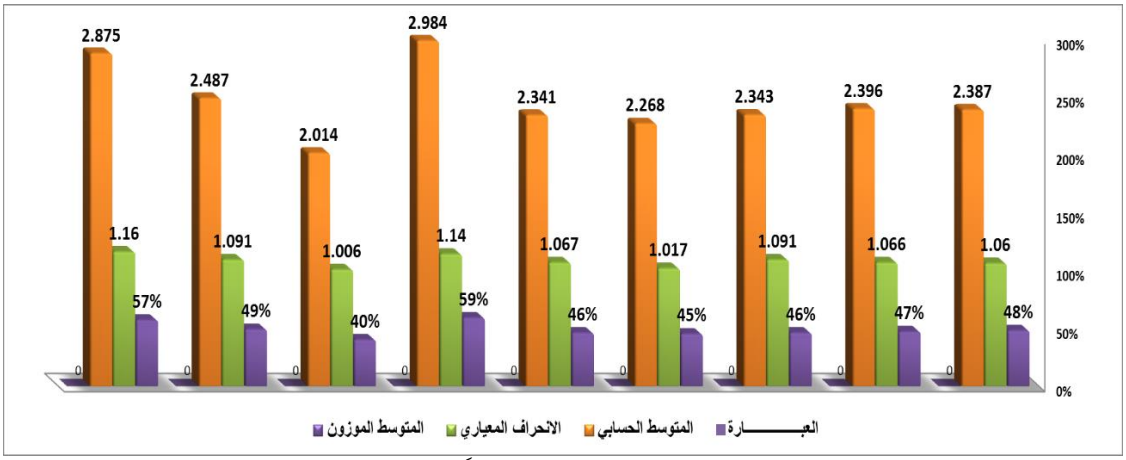

شكل (2): الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين بيانياً على عبارات مخاطر السيولة المالية.

- **اختبار اعتدالية بيانات الدراسة**

أن من أهم شروط الواجب توافرها قبل البدء في اختبار فروض الدراسة هو أن تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي لضمان عدم تحيز إجابات المبحوثين نحو اتجاه معين دون غيره، ولاختبار التوزيع الطبيعي، تم تطبيق اختبار (Kolmogorov-Smirnov test) للتعرف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويمكن الحكم على ذلك من خلال قيمة الدلالة المعنوية (sig)، فان بلغت قيمتها مستوى أكبر من (0.05) اي غير دال ،هذا يؤشر على تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، والذي يتيح لنا استكمال اختبار فرضيات الدراسة، الجدول التالي رقم (7) يكشف لنا نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnova)، حيث جاءت كافة قيم الاحتمالية (sig) للعينتين أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الاعتدالي، وعليه يمكن اختبار فروض الدراسة.

جدول رقم (7): اختبار التوزيع الطبيعي بطريقة (*Kolmogorov-Smirnov*[a])

المحور	العينة	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig	Statistic	df	Sig
الاول	97	0.1021	96	0.0581	7219.0	96	0.0714
الثاني	97	0.4111	96	0.0684	0.7965	96	0.0785

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

- **اختبار الفرضية الأولى باستخدام تحليل (One-Sample T-Test).**

يستخدم هذا التحليل لمقارنة فروق المتوسطات للعينة الواحدة، ويهدف إلى دراسة الفروق البينية للعينة الواحدة، وعليه تم استخدام هذا التحليل للتحقق من الفرض الأول والذي نص على:

H0: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05) في درجة التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي.

H1: توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05) في درجة التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي.

لمقارنة المتوسط الحسابي المحسوب لعينة الدراسة مع المتوسط الافتراضي، ولصعوبة توفر معيار محدد للمقارنة مع المتوسط المحسوب، تم افتراض القيمة المتوسطية (3) كمعيار محك بهدف المقارنة، وذلك لعدة اعتبارات يراها الباحث، والمتمثلة في أن القيمة المتوسطية المحددة كمعيار (3) ذات الوزن النسبي (60%)، تعادل قيمة متوسطية عادلة كحد أدنى لمستوى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان ، وبمعنى آخر اذا بلغ متوسط إجابات المبحوثين ما نسبته (60%)، فأعلى، اعتبره الباحث مستوى مقبول من الالتزام لأهمية المحاور المبحوثة من وجهة نظرهم.

- **قاعدة اتخاذ القرار:** يرفض الفرض الصفري(H0) ويقبل الفرض البديل (H1) عندما تكون قيمة الدلالة أقل من (0.05) بمعنى دالً معنوياً، عند قيمة (**T**) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية كمعيار لاتخاذ القرار عند قيمة تساوي (1.964).

تظهر لنا نتائج التحليل كما في الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرض الأول من الدراسة والذي نص على: ((لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية أقل من (0.05) درجة التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي))،وتشير لنا النتائج بالجدول أدناه بان قيمة الدلالة أقل من (0.05)، حيث بلغت قيمتها (0.0438)،أي بمعنى دال معنوياً، كما ان قيمة T المحسوبة للعامل الأول (مخاطر الائتمان) قد بلغت قيمتها (2.21) وهي أكبر من المعيار (1.964)، وعند مستوى دال معنوياً، وبالنظر إلى الجدول نفسه، دلت لنا النتائج بوجود فروق بين قيم المتوسطات الحسابية وبمقدار (0.133)، وعند مستوى الدلالة المعنوية أقل من (sig 0.05>) لمستوى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان، من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبي الليبي، وعليه يمكن القول بأن قيم المتوسطات الحسابية المحسوبة لاتجاهات وآراء العينة حول عبارات المحور الاول من الدراسة أظهرت بوجود فروق بين قيم المتوسطات المحسوبة والمعيار المحدد عند قيمة متوسطية تساوي (3) ، وبمعنى آخر يمكن القول بان يوجد التزام مقبول الى حدا ما بتطبيق مبادي الحوكمة للحد من مخاطر الائتمان المصرفية،الجدول التالي يوضح نتائج اختبار (One-Sample T-Test)، لمقارنة فروق متوسطات الحسابية لعينة الدراسة دون تقسيمها (العينة الواحدة).

جدول رقم (8): اختبار (One-Sample T-Test) لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة.

One-Sample Test (Test Value = 3.00)						
المتغير	**t**	**df**	**Sig. (2-tailed)**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
					Lower	**Upper**
مخاطر الائتمان	2.21	96	0.0438	0.113	2.268	3.378

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

- **اختبار الفرضية الثانية باستخدام تحليل (One-Sample T-Test).**

يستخدم هذا التحليل لمقارنة فروق المتوسطات للعينة الواحدة، ويهدف إلى دراسة الفروق البينية للعينة الواحدة، وعليه تم استخدام هذا التحليل للتحقق من الفرض الثاني والذي نص على:

H0: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05) في درجة التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السيولة المالية من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي.

H1: توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05) في درجة التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السيولة المالية من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي.

لمقارنة المتوسط الحسابي المحسوب لعينة الدراسة مع المتوسط الافتراضي، ولصعوبة توفر معيار محدد للمقارنة مع المتوسط المحسوب، تم افتراض القيمة المتوسطية (3) كمعيار محك بهدف المقارنة، وذلك لعدة اعتبارات يراها الباحث، والمتمثلة في أن القيمة المتوسطية المحددة كمعيار (3) ذات الوزن النسبي (60%)، تعادل قيمة متوسطية عادلة كحد أدنى لمستوى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة المالية ، وبمعنى آخر اذا بلغ متوسط إجابات المبحوثين ما نسبته (60%)، فأعلى، اعتبره الباحث مستوى مقبول من الالتزام لأهمية المحاور المبحوثة من وجهة نظرهم.

- **قاعدة اتخاذ القرار:** يرفض الفرض الصفري(H0) ويقبل الفرض البديل (H1) عندما تكون قيمة الدلالة أقل من (0.05) بمعنى دالً معنوياً، عند قيمة (**T**) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية كمعيار لاتخاذ القرار عند قيمة تساوي (1.964).

تظهر لنا نتائج التحليل كما في الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرض الثاني من الدراسة والذي نص على: ((لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية أقل من (0.05) درجة التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السيولة المالية من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبة الليبي))، وتشير لنا النتائج بالجدول أدناه بان قيمة الدلالة أقل من (0.05)، حيث بلغت قيمتها (0.0498)، أي بمعنى دال معنوياً، كما ان قيمة T المحسوبة للعامل الأول (مخاطر السيولة المالية) قد بلغت قيمتها (1.98) وهي أكبر من المعيار (1.964)، وعند مستوى دال معنوياً، وبالنظر إلى الجدول نفسه، دلت لنا النتائج بوجود فروق بين قيم المتوسطات الحسابية وبمقدار (0.451)، وعند مستوى الدلالة المعنوية أقل من (0.05 sig>) لمستوى التزام المصارف التجارية بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السيولة المالية ، من وجهة نظر مراجعين الحسابات بديوان المحاسبي الليبي، وعليه يمكن القول بأن قيم المتوسطات الحسابية المحسوبة لاتجاهات وآراء العينة حول عبارات المحور الاول من الدراسة أظهرت بوجود فروق بين قيم المتوسطات المحسوبة والمعيار المحدد عند قيمة متوسطية تساوي (3)، وبمعنى آخر يمكن القول بان يوجد التزام متدني من الموافقة الى حدا ما بتطبيق مبادي الحوكمة للحد من مخاطر السيولة المالي، الجدول التالي يوضح نتائج اختبار (One-Sample T-Test)، لمقارنة فروق متوسطات الحسابية لعينة الدراسة دون تقسيمها (العينة الواحدة).

جدول رقم (8): اختبار (One-Sample T-Test) لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة.

One-Sample Test (Test Value = 3.00)						
المتغير	**t**	**df**	**Sig. (2-tailed)**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
					Lower	**Upper**
مخاطر السيولة	1.98	96	0.0498	0.451	2.014	2.984

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

خاتمة:

مما لاشك فيه أن الالتزام بمبادي الحوكمة المصرفية تعد من الخصائص ذات الأهمية في الحد من المخاطر المالية بشكل عام، ومخاطر الائتمان والسيولة بشكل خاص، وبالرجوع إلى ما توصلت إليه الدراسة فلقد أثبتت نتائج الدراسة بأن الالتزام بمبادي الحوكمة المصرفية سيسهم في الحد من المخاطر المالية، وذلك من وجهة نظر المبحوثين، حيث توصلت نتائج اختبار الفرضية الأولى من الدراسة إلى وجود مستوى ضعيف من الموافقة لدى المبحوثين حول مدى تطبيق والتزام المصارف التجارية محل الدراسة بمبادي الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر الائتمانية والسيولة المالية وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة ومن وجهة نظر المبحوثين في النقاط التالية:

- بينت نتائج الدراسة وجود مستوى مقبول الى حدا ما في تطبق معايير الحوكمة في سياسات الإقراض وفقًا لمحدداتها الدولية، فضلاً عن تصنيفها لدرجة مقبولة للديون كآلية للحد من مخاطر الائتمان.
- كشفت نتائج الدراسة بوجود مستوى مقبول الى حد ما لتطبق معيار استقلالية مجالس الإدارة لتعزيز آليات إدارة المخاطر الائتمانية، فضلاً عن تطبيق مبدء الشفافية والإفصاح لتقليل احتمالية التعثر الائتماني بناءً على معايير الامتثال المالي.
- كشفت نتائج الدراسة بتطبيق المصارف التجارية الى حدا ما لمعايير وآليات المصرف المركزي لتعزيز استقرار السيولة، فضلاً ربطها لجودة نظم المعلومات المالية بمحددات قرارات إدارة السيولة
- بينت نتائج الدراسة عدم التزام المصارف التجارية بضعف تطبيق مبدء التدقيق الداخلي كآلية رقابية لتعزيز كفاءة إدارة السيولة المصرفية، فضلاً ضعف تطبيقها لمبادئ الشفافية والإفصاح المالي لتعزيز استقرار السيولة المصرفية وفقًا للمحددات الدولية.
- كشفت نتائج الدراسة بعدم التزام المصارف بتطبيق استراتيجيات فعالة للحد من أزمات السيولة وضمان استدامتها.

التوصيات

- على مجالس الإدارة بالمصارف التجارية محل الدراسة حث اداراتها على الالتزام بشكل كامل وفعال بتطبيق مبادي الحوكمة للحد من المخاطر المالية.
- على الأكاديميين والمهتمين ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات المعمقة للكشف عن الاسباب التي ادت الى ضعف وتدني المصارف التجارية في تبنيها لمبادي الحوكمة بالشكل الذي يضمن من الحد من المخاطر المالية.

قائمة المراجع:

1. العزاوي، محمد (2024):) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك العربية"، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير.
2. كمال، أحمد (2023): فاعلية الحوكمة في الحد من المخاطر المصرفية" رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية،
3. الحمادي، أحمد "العلاقة بين الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر في المصارف الخليجية"، جامعة الكويت، كلية العلوم الإدارية، رسالة دكتوراه، 2023.

4. السعدي، خالد (2022): تحليل المخاطر المصرفية وأثرها على الاستقرار المالي، مجلة الدراسات المالية، العدد 20.
5. حسن، عبد الله (2023): إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. مجلة الاقتصاد والمصارف "، العدد 30.
6. الجبوري، سامي (2023): "المخاطر التشغيلية في القطاع المصرفي وأساليب الحد منها مجلة الإدارة المالية، العدد 15.
7.الحسن، يوسف (2022): دور الإفصاح المالي في تحقيق الشفافية المصرفية"، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد 30.
8. زيدان، أحمد (2023): مجالس الإدارة ودورها في تعزيز الحوكمة المصرفية، مجلة الحوكمة والإدارة، العدد 19،
9. فوزي، حسن (2021): دور استقلالية مجلس الإدارة في تعزيز الحوكمة المصرفية "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 15.
10. السالمي، أحمد (2022): حوكمة المصارف وحماية حقوق المساهمين "، مجلة العلوم المالية، العدد 18.
11. الطيب، مصطفى (2021): أثر تقلبات الأسواق المالية على أداء البنوك "، مجلة التمويل والاستثمار، العدد 12.
12.إبراهيم، على (2202): دور الرقابة الداخلية في دعم الحوكمة المصرفية داخل المصارف الليبية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 45، جامعة طرابلس، 2022.
13. عبد الله، يوسف (0202): تأثير هيكل مجلس الإدارة على مستوى المخاطر المالية"، جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير.
14. محمد، سامي (2018):" العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك في شمال إفريقيا"، مجلة البحوث المالية والمصرفية، العدد 32، جامعة الجزائر.
15. العسياوي، أحمد (2018): الحوكمة المصرفية وأثرها على الاستقرار المالي .دار الفكر العربي، القاهرة 2020.
16.المجالي، سامر " أثر الحوكمة المصرفية على أداء البنوك." رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عمان الأهلية.
17. الطاهر، عبد الله " الحوكمة المصرفية وتقليل المخاطر المالية .مجلة العلوم المالية والمصرفية "، العدد 14، جامعة طرابلس.
18. النجار، محمد (2017): الحوكمة والشفافية في المؤسسات المالية." دار النشر الجامعي، الإسكندرية.

المراجع الاجنبية:

1. Zikmund, W. G., Babin, B. J., Carr, J. C., & Griffin, M. (2013). Business research methods. Cengage Learning.p:155.
2. Hair, J. F., Money, A. H., Samouel, P., & Page, M. (2006). Research Methods for Business. Education training, 49(4), 336-337.p:112.